

المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي

د. محمد وهبي جمعه (*)

سمات الشخص الطبيعي، على اعتبار أنها أصبحت تتصرف بمعزل عن توجيهه ومراقبته. في الواقع إن حل هذه الاشكالية لن يكون سهلاً نظراً إلى ما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من خصوصية فنية تميزه من غيره من مسببات الضرر التقليدية. ويبدو أن الذكاء الاصطناعي لن يقف عند حدود معينة فهو يشهد وبلا أدنى شك مزيداً من التطور الأمر الذي يستدعي من رجال القانون أن يكونوا حاضرين لمواكبة هذا التطور في العالم اليوم.

ومن المعلوم أنه لدينا قواعد للمسؤولية المدنية منذ ما قبل عام ١٨٠٤ تاريخ إصدار القانون المدني الفرنسي^(٢) فهل تصلح قواعد المسؤولية التقليدية لمواجهة الأضرار الناجمة

أدى التطور الكبير لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات جميعها، وبخاصة مجالات الطب والهندسة وصناعة الدواء والسيارات ذاتية القيادة والطائرات من دون طيار والروبوت بشكل عام... إلى بروز تحديات على المستوى القانوني^(١)، والتحدي الرئيس يكمن في تحديد المسؤول عن الضرر الناجم عن فعل آلة تستخدم تقنية الذكاء الاصطناعي المستقل، والخارج عن سيطرة الإنسان الذي يتعلم ذاتياً من خبرته وتجربته، على سبيل المثال إذا تسببت سيارة ذاتية القيادة بحادث نجم عنه ضرر لحق بالغير، من يتحمل مسؤولية التعويض على المتضرر؟ فهل يتحمل المسؤولية الحارس أم مصمم السيارة أم المبرمج؟ علماً أن تقنية الذكاء الاصطناعي أصبحت تحاكي بعض

(*) دكتور في الحقوق - الجامعة اللبنانية.

(١) Les enjeux éthiques des algorithmes et de l'intelligence artificielle, synthèse du débat public animé par la cnil dans le cadre de la mission de réflexion éthique confiée par la loi pour une république numérique décembre 2017, p.7.

(٢) Geneviève Viney, traite de droit civil, introduction à la responsabilité 3e édition, L.G..D.J. 2006, p.20. 2

في الإدراك القانوني للضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي.

وعلى هذا الأساس سنتناول بحث الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي (الفرع الأول)، ثم سنتكلم حول إمكانية إسقاط قواعد المسؤولية المدنية المرتكزة على الخطأ على أفعال الذكاء الاصطناعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

لم يتطرق المشرع على مستوى العالم إلى تحديد الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي فهو لا يشبه الآلة المؤتمتة التي تأخذ الأوامر من الإنسان للعمل وبالتالي المسؤولية الناجمة عن فعلها حددت وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية. فالذكاء الاصطناعي يعمل على توجيه الآلات للعمل بمعزل عن توجيه ومراقبة الإنسان لذلك يبدو من المهم التطرق إلى ماهية الذكاء الاصطناعي (أولاً)، ثم سنتكلم عن الاستقلال الوظيفي للذكاء الاصطناعي (ثانياً).

أولاً: ماهية الذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من خوارزميات، وبالتالي من برنامج معلوماتي أو مجموعة منظمة من البرامج المعلوماتية. إذاً على المستوى الفني، فإن البرمجيات هي البنية المنطقية للنظام المعلوماتي وبالتالي للذكاء الاصطناعي، وتشكل هذه الخوارزميات المكون غير الملموس أو غير المادي للذكاء الاصطناعي حيث يتم تنفيذ هذا البرنامج على الجهاز المادي، مثل الروبوت.

مما لا شك فيه أن الذكاء الاصطناعي مكون من الخلايا الخوارزمية والمشرع اللبناني بموجب القانون رقم ١٩٩٩/٧٥ المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية في المادة الأولى منه

عن فعل الذكاء الاصطناعي؟ وتبعاً لأي نظام من نظم المسؤولية المدنية فهل يمكن إخضاع الحالة الحاضرة لنظام المسؤولية عن الفعل الشخصي و لنظام المسؤولية عن فعل الشيء أو لنظام المسؤولية الموضوعية؟ وإذا كانت هذه القواعد لا تفي بالغرض، فهل يُمكن تطبيق قواعد المسؤولية العقدية؟

للإجابة عما تقدم، سنقسم بحثنا هذا إلى مطلبين حيث نتناول في المطلب الأول مدى إحاطة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية بأفعال الذكاء الاصطناعي. وسنتكلم في المطلب الثاني عن المسؤولية الحكيمة عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

مدى إحاطة قواعد المسؤولية المدنية التقليدية بأفعال الذكاء الاصطناعي

يتمتع الذكاء الاصطناعي ببعض مزايا الدماغ لدى الإنسان فهو عبارة عن جهاز غير مادي مستقل بدرجة كافية لأداء المهمات المنوطة بالإنسان ودون حاجة لإشراف هذا الأخير، حيث يتولى الذكاء الاصطناعي مهمة توجيه الآلة وليس الإنسان، فيمكن للذكاء الاصطناعي توجيه الروبوت المادي مثل السيارة ذاتية القيادة، كما يمكنه كتابة النصوص أو إتمام المعاملات أو إنشاء عمل أو تقديم المشورة.

وانطلاقاً من طبيعته غير المادية، شكّل الذكاء الاصطناعي تحدياً جديداً وجدياً لرجال القانون، وتحديداً فيما يتعلق بالمسؤولية الناجمة عن أفعال هذا الذكاء الاصطناعي. هذه المسؤولية التي أثرت دائماً على أساس عوامل مادية (إنسان، حيوان، شيء)، نجدها اليوم في مواجهة آلة ذاتية التصرف بمعزل عن الإنسان ويديرها كيان معنوي أشبه بالعقل لدى الإنسان، إذاً هذه الطبيعة الفريدة هي التي تطرح مشكلة

على أساس ما يجعلهم مميزين في ذكائهم. حيث تتألف أنظمة الذكاء الاصطناعي من برامج كمبيوتر تعتمد على القواعد (محرركات القواعد)، القدرة على حل المشكلات المعقدة إلى حد ما، بدلاً من تضمين كل قرار كان من المفترض أن يتخذه البرنامج في كود خاص وتوجيهه من الإنسان. وعلى هذا الأساس انقسم البرنامج المعلوماتي إلى قاعدة معرفية ومحرك استنتاج للوصول إلى قرارات أو أفعال كان يُنظر إليها تقليدياً على أنها حكر على الإنسان^(٦).

نستنتج من كل ما تقدم أن الذكاء الاصطناعي عبارة عن برنامج معلوماتي له قيمة مالية ولكنه غير مادي^(٧) ويحاكي في بعض جوانب عمله وظيفة الدماغ لدى الإنسان، وهو مرشح للتطور في السنوات القادمة، هذا الدماغ الاصطناعي أصبح يأخذ مبادرة التصرف بمعزل عن أوامر الإنسان، بل أكثر من ذلك أصبح قادراً على التعلم واكتساب بعض المهارات أسوةً بالإنسان، لذلك لا يمكن على المستوى القانوني وحتى التقني مقارنة الآلة التي يسكنها الذكاء الاصطناعي بالآلات التقليدية ولا حتى الآلات المؤتمتة، فالمسؤولية الناجمة عن فعل الذكاء الاصطناعي تأخذ بعداً آخر، لأن من أهم ما يميز الذكاء الاصطناعي هو الاستقلال الوظيفي بمعزل عن توجيه الإنسان وهذا ما سنبينه

عرّف برنامج الحاسب الآلي^(٣) بأنه: "مجموعة من الأوامر معبر عنها بكلمات أو برموز أو بأي شكل آخر بإمكانها عندما تدخل في مادة يُمكن للحاسب أن يقرأها، وأن تجعل الحاسب الآلي يؤدي أو ينفذ مهمة ما أو يعطي نتيجة ما". كما أدرج في المادة الثانية من القانون نفسه في جملة الأعمال المشمولة بالحماية "برامج الحاسب الآلي مهما كانت لغاتها، بما في ذلك الأعمال التحضيرية".

انطلاقاً مما تقدم، هل الذكاء الاصطناعي برنامج معلوماتي على غرار البرامج المعلوماتية التي شهدناها طوال هذا القرن؟

في الواقع، إن البرنامج المعلوماتي يشتمل على المبادئ الأساسية التي تتحكم في ترتيب النظام المعلوماتي بمجمله، وقد اصطلح على تسميته بـ "ذكاء برنامج الحاسب الآلي Génie logiciel"^(٤). وهذا المصطلح موجود منذ خمسينيات القرن الماضي. وقد عرّف القرار الفرنسي الصادر في ١٢/٢٢/١٩٨١ برنامج الحاسب الآلي بأنه: "مجموعة البرامج والوسائل والقواعد واحتمالاً التوثيق، المتعلقة بعمل مجموع معالجة البيانات"^(٥). إذاً الذكاء الاصطناعي موجود منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وخلاصة القول، إنه يشير إلى محاولات بناء آلات قادرة على تحدي البشر

(٣) يتألف برنامج الحاسب الآلي من مكونات غير مادية للنظام المعلوماتي، ويقابل مصطلح "hardware" المؤلف من المكونات المادية للنظام المعلوماتي، وهو يشمل الحاسب الآلي بحد ذاته والوحدات الداعمة أو المساعدة له أي التجهيزات والمعدات المعلوماتية.

(٤) ٤ طوني عيسى، خصوصيات التعاقد في المعلوماتية _ المنشورات الحقوقية صادر بيروت_ ١٩٩٦ صفحة ٢١.

(٥) Arrêté relatif à l'enrichissement du vocabulaire de l'informatique du 22 décembre 1981, J.O. 17 février 1982

(٦) Mme. Bourcier définit IIA comme la « branche de l'informatique qui vise à représenter des fonctions cognitives humaines comme le raisonnement, la mémorisation, le jugement, la décision et à confier aux ordinateurs une partie de ces facultés que nous considérons comme relevant de l'intelligence ». D. BOURCIER. « De l'intelligence artificielle à la personne virtuelle: émergence d'une entité juridique? ». Droit et Société. n°49, 2001, p.847

(٧) S. PLANA. « La recherche de la nature juridique du logiciel: la quête du graal ». RIDA. n°213, 2007, p. 87.

تهميش^(١٠) كلي للإنسان تحديداً غير الملم بتقنية البرمجة.

في الواقع يترتب على ما تقدم نتائح مهمة تتعلق بمدى خضوع الأضرار التي يُمكن أن تنتج عن عمل الذكاء الاصطناعي المستقل للقواعد العامة للمسؤولية المدنية، إذ كيف يُسأل الإنسان عن فعل خارج تماماً عن سلطته ولا يتوقع فعله؟ أضف إلى ذلك الطابع المعنوي للذكاء الاصطناعي وهو ما يميزه من المسببات التقليدية للضرر حيث وضعت القواعد التقليدية لتعويض الأضرار الناجمة عنها.

لذلك، سنتناول في الفرع الآتي إمكانية إسقاط قواعد المسؤولية المدنية على الأضرار الناجمة عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني

إسقاط قواعد المسؤولية المدنية المرتكزة على الخطأ على أفعال الذكاء الاصطناعي

يضمن الإنسان الأضرار التي يحدثها للغير على أساس النظام القانوني للمسؤولية المدنية، التي تفترض دائماً الضرر المرتبط بنشاط الشخص المسؤول عن طريق الرابطة السببية، وإذا كان الفعل الضار التقليدي يجد مصدره بربطه بمكان معين، إلا أنه بخصوص الذكاء الاصطناعي غير المادي وغير المرئي والراكن في مكان محدد يُشكل صعوبة في إسقاط قواعد المسؤولية المدنية وتحديداً عن الفعل الشخصي على أفعال الذكاء الاصطناعي.

بناء على ما تقدم، سنتناول بحث مدى إمكانية إسقاط قواعد المسؤولية عن الفعل الشخصي على أفعال الذكاء الاصطناعي (أولاً)،

عن توجيه الإنسان وهذا ما سنبينه أدناه.

ثانياً: الاستقلال الوظيفي للذكاء الاصطناعي

يعمل الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل عن الإنسان، ويقوم بأفعال مفاجئة لا يُمكن التحكم فيها بفضل خاصية التعلم الذاتي وانتشار قواعد البيانات والتقدم في علم البرمجيات والخوارزميات^(٨)، كما يتميز الذكاء الاصطناعي بأنه يتعلم من خبرته وتجربته، حيث تتقن الآلة إعادة برمجة نفسها، بل يُمكنها تطوير مهاراتها أي أنها تتمرد حتى على المبرمج نفسه فعلى الرغم من أن الأخير هو الذي يبتكر البرنامج المعلوماتي أي الذكاء الاصطناعي إلا أنه غير قادر على التنبؤ بسلوك البرمجيات التي ابتكرها وعلى هذا الأساس يكمن الفارق بين الذكاء الاصطناعي وما يسمى بالآلة المؤتمتة. فالآلة المؤتمتة تقوم بمهام محددة من قبل الإنسان سناً للبرنامج ومحدداته، وعلى هذا الأساس تعتبر تصرفات الآلة المؤتمتة متوقعة، بل مقصودة من قبل المبرمج، في حين أن الذكاء الاصطناعي يأخذ المبادرة للقيام بأعمال غير مطلوبة من قبل المبرمج.

انطلاقاً مما تقدم، نكون دخلنا عصر المنافسة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، حيث إن دخول الذكاء الاصطناعي في ميدان العمل سواء المحاماة أم القضاء أم الشرطة... سيشكل بدون أدنى شك منافسة للإنسان^(٩)، وبطبيعة الحال سيتولد من عمل الذكاء الاصطناعي نتائج خارج الحدود المرسومة لعمله طالما أنه أصبح يأخذ مبادرة التصرف ولو كان تحت الرقابة الفعلية للإنسان وسيؤدي مستقبلاً إلى

J. BOHANNON. « Helping robots see the big picture ». Science. vol. 346, octobre 2014, p.186. (٨)

S. BENZ. « Quand les algorithmes remplaceront les cadres... ». L'Expansion. n°795, juin 2014. (٩)

N. JONES. « The learning machines ». Nature. vol. 505. 2014, p.146. (١٠)

الناجم عن الذكاء الاصطناعي ناجماً عن إهمال أو قلة احتراز أو طيش مالك الروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير يتحمل المسؤولية التقصيرية^(١٣). ولكن المشكلة تقع عندما يعمل الذكاء الاصطناعي خارج الحدود المرسومة له ويأخذ مبادرة التصرف بمعزل عن توجيه الإنسان، ففي هذه الحالة، فإن الذكاء الاصطناعي يعمل بشكل ذاتي وفي حال سبب الضرر للغير لا يمكن تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية على الحالة الحاضرة، وهذا ما يميز الضرر الناجم عن الذكاء الاصطناعي المتمرد على الإنسان من مسببات الضرر التقليدية، وهذه الذاتية سنوجزها بما يأتي:

١ - الاستقلال الوظيفي للذكاء الاصطناعي، فالذكاء الاصطناعي يعمل بمعزل عن توجيه الإنسان وفعله غير مرتبط بمكان محدد^(١٤)، على سبيل المثال يُمكن للذكاء الاصطناعي معالجة المعلومات وإعادة نشرها دون إذن المبرمج، ويمكن للذكاء الاصطناعي نشر صورة أحد الأشخاص دون إذنه على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا يعتبر انتهاكاً للخصوصية أو السماح بالولوج إلى مؤلف محمي بقانون الملكية الأدبية والفنية، دون إذن المؤلف. هذه الاستقلالية في عمل الذكاء الاصطناعي ستُصعب بدون أدنى شك مسألة تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على أفعال الذكاء الاصطناعي المسببة للضرر.

ثم سنتكلم عن أسقاط قواعد المسؤولية العقدية على أفعال الذكاء الاصطناعي (ثانياً).

أولاً: مدى إمكانية إسقاط قواعد المسؤولية عن الفعل الشخصي على أفعال الذكاء الاصطناعي

من المعلوم علماً وقانوناً أن المسؤولية عن الفعل الشخصي^(١١) تقوم على ثلاث ركائز هي: الخطأ والضرر والرابطة السببية بينهما، أو الفعل الضار والضرر والرابطة السببية حيث نص المشرع في المادة ١٢٢ من قانون الموجبات على أنه: "كل عمل من أحد الناس ينجم عنه ضرر غير مشروع بمصلحة الغير، يجبر فاعله إذا كان مميزاً، على التعويض....".

نستنتج من هذا النص، أن المسؤولية عن الفعل الشخصي تتميز بطابعها المادي والدور الواضح للإنسان فيها وعندما نتحدث عن هذا الدور فإنه يرتبط حكماً بزمان ومكان معينين. انطلاقاً مما تقدم، هل تشمل الشروط الواردة في هذه المادة أفعال الذكاء الاصطناعي المسببة للضرر؟

في الواقع، عندما يعمل الذكاء الاصطناعي ضمن الحدود المرسومة له من قبل المبرمج وما يتوخاه مالك الروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي فإن المسؤولية عن فعله تقع على الشخص الذي يتولى الإدارة الفعلية للروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي^(١٢)، ولا نجد إشكالية في الحالة الحاضرة إذا كان الضرر

(١١) مصطفى العوجي، القانون المدني الجزء الثاني، المسؤولية المدنية، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٦، ص ١٦ وما يليها.

(١٢) S. CANSELIER. « Les intelligences non-humaines et le droit. Observations à partir de l'intelligence animale et de l'intelligence artificielle. ». Archives de philosophie du droit. n°55, 2012, p.207

(١٣) J. FLOUR, J-L. AUBERT, E. SAVAUX. Droit Civil, Les obligations. t. 2, Le fait juridique. 14ème éd., (١٣) Sirey, 2011, p.133.

(١٤) La localité est ainsi définie par le Petit Larousse comme « la propriété pour un objet de ne pouvoir agir là où il ne se trouve pas ».

إدراج أفعال الذكاء الاصطناعي المتمرد والمسبب للضرر ضمن إطار المسؤولية التقصيرية، وبالتالي لا مسؤولية عن الفعل الشخصي للإنسان عن أفعال الذكاء الاصطناعي الخارج عن سيطرته^(١٦).

ثانياً: محددات المسؤولية العقدية في إطار الذكاء الاصطناعي

من المعلوم علماً واجتهاداً أن قيام المسؤولية العقدية يستوجب تحقق بعض الشروط وهي أن نكون أمام عقد صحيح رتب موجبات على عاتق طرفيه، وأن يعمد أحد طرفي العقد إلى عدم تنفيذ موجباته أو أن ينفذها بشكل جزئي أو يتأخر في التنفيذ وهذا ما يشكل الخطأ العقدي، وأن يحصل ضرر لأحد طرفي العقد وأن ينسب الضرر إلى الشخص المدين الذي لم ينفذ موجبه أو الذي نفذه جزئياً أو بصورة سيئة^(١٧). إن هذه الشروط الحاضرة يجب توافرها عند إثارة المسؤولية العقدية عن أفعال الذكاء الاصطناعي، فلقد شهدنا في الفقرة أولاً أعلاه أنه في المسؤولية التقصيرية أي غير العقدية أنها تقوم على خطأ واجب الإثبات، أما في المسؤولية العقدية فإنها تقوم على إخلال بموجب أو التزام، ويعتبر المرء مخللاً بالتزاماته كما أسلفنا في حال عدم تنفيذها كلياً أو جزئياً أو حتى في حالة سوء التنفيذ، فعدم تحقق النتيجة من وراء الرابطة التعاقدية وبصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة لتنفيذ الالتزامات وحتى ولو كانت تقنية الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى إثارة المسؤولية العقدية. إذاً هذه المسؤولية

٢ - الطابع المعنوي للذكاء الاصطناعي^(١٥)
فنحن لا نتكلم عن الدعامة المادية أي الآلة، إنما نتكلم عن الخوارزميات أو البرنامج المعلوماتي الذي يحاكي بعض سمات الدماغ لدى الإنسان أي العقل المشغّل للآلة. وفي هذا الإطار نشير إلى أنه لم تطرح مسألة مسبب ضرر غير مادي وغير مرئي والخارج عن حراسة الإنسان إلا مع دخولنا عصر الذكاء الاصطناعي.

٣ - عدم إمكانية التنبؤ بأفعال الذكاء الاصطناعي، طبعاً خارج الحدود المرسومة له، فالخطأ التقصيري كما نعرفه عبارة عن "انحراف عن سلوك الرجل المعتاد"، أي أن الخطأ في حالته الحاضرة يفترض ثبوت خطأ بحق شخص يملك القدرة على تجنب السلوك الخاطيء، وهذا الأمر لا يتوافر لدى الإنسان بمواجهة الأفعال الضارة الناشئة عن أفعال الذكاء الاصطناعي، كون الإنسان يفقد السيطرة على الذكاء الاصطناعي بمجرد تشغيله. والضرر الذي يمكن أن ينشأ عن فعل الذكاء الاصطناعي يتميز بشكل ملحوظ عن مسببات الضرر الأخرى كالأضرار الناجمة عن فعل الشيء أو عن فعل الحيوان، فعلى الرغم من أنه لا يمكن التنبؤ بفعل الحيوان إلا أننا يمكن توقعه.

بناءً على كل ما تقدم، يمكن القول إننا في هذا الإطار نتحدث عن مسؤولية الذكاء الاصطناعي أي البرنامج المشغّل للآلة وليس المسؤولية عن فعل الآلة ككيان مادي، وبما أن الذكاء الاصطناعي يستقل في بعض أعماله عن توجيه ومراقبة الإنسان كما سبق وأشرنا أعلاه، لذلك نجد بعد كل ما عرضناه أنه لا يمكن

G. LOISEAU, M. BOURGEOIS. « Du robot en droit à un droit des robots ». JCP G. n°48, 2014. (١٥)

Sur l'imprévisibilité et la difficulté pour une victime invoquer la responsabilité pour faute en matière de logiciel, cf. déjà M. VIVANT. Lamy Droit du numérique. Lamy. 2013, n°690 (١٦)

(١٧) لمزيد من التفصيل يُمكن مراجعة، مصطفى العوجي مرجع سابق صفحة ٢٧ وما يليها.

الذكاء الاصطناعي بالخطأ كونه لم يعترف له بالشخصية القانونية أضف إلى ذلك عدم قدرته على تحقيق نتيجة العقد المتوخاة^(١٩). على سبيل المثال فإن بناء الطبيب تشخيصه على رأي الروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي^(٢٠)، معللاً ذلك بالدقة التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي بتشخيص بعض الأمراض. هذا التوجه تم انتقاده من جانب من الفقه الذي اعتبر أنه سيؤدي إلى إشكاليات عديدة مستقبلاً، ويُظهر عدم قدرة الذكاء الاصطناعي على الحلول مكان الطبيب^(٢١).

وفي المحصلة، فإن استخدام المدين في إطار العقد تقنية الذكاء الاصطناعي لتنفيذ التزاماته وتحقيق غاية العقد لا يثير أية صعوبة في تحريك دعوى المسؤولية المدنية العقدية ضد الطرف المخل في تنفيذ التزامه، أي أن المسؤولية العقدية تنعقد بمجرد عدم تحقيق غاية العقد وبصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة حتى ولو كانت تقنية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

المسؤولية الحُكْمِيَّة عن فعل الذكاء الاصطناعي

تحوز مسألة الأضرار اللاحقة بالغير بفعل الذكاء الاصطناعي المستقل أو الخارج عن سيطرة الإنسان وحتى المتمرد مساحة مهمة

العقدية هي من فعل الإنسان وحتى عندما يتولى الذكاء الاصطناعي عملية المفاوضات الممهدة للتعاقد فإن العقد يكون بين أشخاص ودور الذكاء الاصطناعي على مستوى العقد محصور في المهمة المنوطة به. وبالتالي المسؤولية العقدية هي دائماً مسؤولية عن فعل الإنسان وليس عن فعل الذكاء الاصطناعي^(١٨).

وفي الإطار نفسه نشير إلى أن الاشكالية التي يثيرها الذكاء الاصطناعي تتلاشى عندما يكون الهدف من العقد تحقيق غاية معينة، كونه إذا لم تتحقق الغاية من التعاقد يكون هناك إخلال بالتزام وهذا الخلل يُمثل الخطأ العقدي نفسه، ويكون للدائن الإدلاء بعدم التنفيذ حتى تقوم المسؤولية العقدية ولا حاجة بالتالي إلى إثبات أي خطأ آخر.

ولكن عندما لا يتعهد المدين بتحقيق غاية لأن تحقيقها يكون خارجاً عن إرادته، فإننا نكون أمام تعهد من قبل المدين ببذل العناية اللازمة للوصول إلى الهدف المنشود وذلك باستخدام الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك، وإن العقود التي تتضمن تقنية الذكاء الاصطناعي تصب في هذا الإطار. فعندما يستخدم المدين تقنية الذكاء الاصطناعي لتحقيق غاية العقد ولا تتحقق هذه الغاية نعود إلى ما سبق وذكرناه أعلاه حول وجوب إثبات الخطأ الذي يقع سناً للقواعد التقليدية على الإنسان وليس على الذكاء الاصطناعي طالما لا فائدة من الرجوع على

(١٨) En ce sens sur le faux concept de responsabilité contractuelle du fait d'autrui v. J. JULIEN. Responsabilité du fait d'autrui. Rép.civ. Dalloz. 2011, n°20

(١٩) J-P. CAILLOUX. « La responsabilité des auteurs de systèmes experts ». Droit et intelligence artificielle, une révolution de la connaissance juridique. Romillat, 2000, p.136.

(٢٠) Certains systèmes experts médicaux se sont par exemple illustrés dans la détection de tumeurs en se montrant meilleurs que des spécialistes humains pour détecter, à partir d'un panel de radios, quelles images correspondaient à un élément cancéreux.

(٢١) M. Cailloux souligne que IIA experte se prête mal aux critères de l'obligation de moyen consistant à vérifier le respect d'un certain nombre de processus, dès l'instant où il est impossible de réaliser des tests exhaustifs et des validations définitives d'une IA. cf. J-P. CAILLOUX, préc.

أولاً: عقبات الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

تعتبر الشخصية القانونية من أهم التطورات التي شهدتها علم القانون، فهذه الشخصية من صنع القانون وقد تم الاعتراف باديء الأمر بالشخصية القانونية للإنسان ومن ثم تم فصل هذا المفهوم عن الإنسان بعد ابتكار مسألة الشخص المعنوي حيث اعترف القانون له بالشخصية القانونية.

فهل يمكن الاقتناع بالاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية؟ في الواقع طرح البعض مسألة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية أسوةً بالشخص الطبيعي والشخص المعنوي، وعندما نتحدث عن شخصية قانونية، فإننا نتحدث عن كون صالحاً لاكتساب الحقوق وتحمل الموجبات، ومن المعلوم أيضاً أن الشخصية القانونية la personnalité juridique تعود في الأصل للإنسان الذي وهب له الخالق ملكة التفكير، ولكن القانون منح الشخصية القانونية لغير الإنسان، كالشركات والجمعيات والنقابات... وهي ما يُطلق عليها تسمية الأشخاص المعنوية أو الاعتبارية القادرة أيضاً على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

أما بخصوص الذكاء الاصطناعي، فإن الاعتراف له بالشخصية القانونية أسوةً بالشخص المعنوي يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرته على اكتساب الحقوق وتحمل للالتزامات، وهذا يعني تمتعه بذمة مالية، حيث اعتبر بعض الفقهاء^(٢٢) أنه يُمكن تغذية الذمة المالية للذكاء الاصطناعي بمبالغ مالية يقدمها مالك الروبوت

من البحوث العلمية، فهذا العقل الاصطناعي من شأنه أن يُحدث خللاً في الأمن الاجتماعي إن لم يوضع له ضوابط قانونية يضمن الإفادة منه دون إلحاق ضرر بالغير.

ولقد بدأ الفقه القانوني بعد ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي إعادة دراسة النظريات القانونية الكبرى بخصوص العقد وعيوب الإرادة والمسؤولية، تلك النظريات التي لم يدر يوماً في ذهن واضعيها تقنية الذكاء الاصطناعي كونها لم تكن موجودة وقت صدورهما.

وعلى هذا الأساس سنحاول تبين النظام القانوني الذي يُمكن من خلاله تعويض الأضرار الناجمة عن فعل الذكاء من خلال تبين إمكانية إسناد المسؤولية إلى الذكاء الاصطناعي مباشرةً (الفرع الأول)، أم أن المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي تندرج في إطار المسؤولية الوضعية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي

تعتبر مسألة تحميل الذكاء الاصطناعي مسؤولية أفعاله مسألة في غاية التعقيد ولكن قبل الحديث عن هذه العقبات سنجيب عن إشكالية مهمة تفتح لنا باب الإجابة عن الإشكالية آنفة الذكر وتتعلق بمدى إمكانية الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية وعلى هذا الأساس سنعرّف الشخصية القانونية بشكل عام (أولاً) ثم سنتكلم عن عقبات الاعتراف بمسؤولية الذكاء الاصطناعي الذاتية (ثانياً).

G.Loiseau, M. Bourgeois, Du robot en droit à un droit des robots, JCP n° 48.nov.2014. doct. 1231. 16 V, (٢٢) not, A. Bensoussan, Plaidoyer pour un droit des robots: de la «personne morale» à la «personne robot» La lettre des juristes d'affaires, 23 oct.2013, n° 1134; A. Bensoussan, J.Bensoussan, Droit des robots, Larcier, 2015.

الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية سيكون له تداعيات لاسيما في حال صناعة روبوتات خطيرة على البشرية، وفي مطلق الأحوال نرى أن طرح الموضوع الحاضر سابق لأوانه وفي حال طرح مستقبلاً يجب أن يُحاط بضوابط قانونية صارمة تحفظ حقوق الشخص الطبيعي.

ثانياً: عقبات الاعتراف بالمسؤولية الذاتية للذكاء الاصطناعي

من المعلوم علماً وقانوناً أن الأضرار تنجم إما عن فعل الإنسان أو عن فعل الشيء أو عن فعل الحيوان، ولكن في معرض الذكاء الاصطناعي سنكون أمام حالة شديدة الخصوصية فنحن نتعامل مع كيان معنوي يتمتع ببعض مزايا الدماغ لدى الإنسان، ومن مميزات القدرة على تسيير الآلات على اختلافها، هذه الآلات التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي قد ينجم عن عملها أضرار تلحق بالغير، واللافت الاعتراف للذكاء الاصطناعي باستقلالية أعماله بمعزل عن توجيه الإنسان، وإذا كان هذا الأمر صحيحاً من الناحية التقنية كيف يمكن وصف أفعال الذكاء الاصطناعي من الناحية القانونية لاسيما المسببة للضرر؟

سنداً إلى النظريات القانونية العامة فإن الضرر ينجم عن فعل شيء مادي ملموس وحتى عندما ينتج الضرر مباشرة عن فعل الإنسان، فإن المساءلة تكون للإنسان وليس للدماغ، وإذا حُكم على الإنسان بتعويض عن

الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي، أما عن الهدف من هذا التوجه هو أن تعويض الأضرار الناجمة عن فعل الروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي سيكون أكثر فاعلية كونه في هذه الحالة سيتم الادعاء مباشرة على الروبوت الذي يعمل بملكة الذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى ملاحقة مالك الروبوت أو حتى حارس الروبوت. هذا التوجه عارضته محكمة استئناف باريس التي اعتبرت أن تغذية الذمة المالية للروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي من قبل مالكه بهدف تعويض الضحية لا فائدة منه كون الشخص الذي سيغذي الذمة المالية للروبوت هو نفسه الذي ستتعقد مسؤوليته في حال تطبيق القواعد العامة للمسؤولية المدنية^(٢٣).

وقبل إبداء الرأي بالطرح الذي أثاره جانب من الفقه والمبين أعلاه نشير إلى أنه بتاريخ ٢٠ تشرين الأول من العام ٢٠٢٠ تم رفض الاقتراح آنف الذكر من قبل البرلمان الأوروبي^(٢٤)، وكذلك رفضه المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي^(٢٥)، وكذلك تم رفض هذا الطرح من قبل المكتب البرلماني للاختبارات العلمية والتكنولوجية في البرلمان الفرنسي، وهذا الرفض نابع من فكرة أنه يجب أن ينسب الضرر إلى أشخاص.

وبدورنا نؤيد رفضنا الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية ولا يمكن مقارنة الذكاء الاصطناعي بالشخص المعنوي فهذا الأخير عبارة عن تجمع اشخاص، كما أن

CA de Paris, Rapport du groupe de travail sur «La réforme du droit français de la responsabilité civile et les relations économiques» ç juin 2019 p. 108. (٢٣)

D. Galbois-Lehalle, Responsabilité civile pour l'intelligence artificielle selon Bruxelles: une initiative à saluer, des dispositions à améliorer, D. 2021, p.p.87; Ch.Lachize, intelligence artificielle: quel modèle de responsabilité? D IP: IT, 2020, p.663. (٢٤)

Conseil économique et social européen» (CESE). (٢٥)

الروبوت^(٢٨) وبالتالي يمكن مداعاة هذا الأخير عن فعل الروبوت مباشرةً دون الحاجة إلى كل هذه التعقيدات، أقله في الوقت الحاضر.

وعلى هذا الأساس لانرى فائدة من طرح مسألة المسؤولية الذاتية للروبوت، إنما هذه المسؤولية تقع على مالك الروبوت الذي قبل عمله وهو يعلم بالمخاطر التي يُمكن أن تنجم عن أفعاله، ولطالما حاول المشرع حماية الضحية ووضع النصوص الكفيلة بتعويضها عن الأضرار التي قد تصيبها، لذلك نرى أن المسؤولية عن الأفعال الضارة للآلات التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي هي مسؤولية موضوعية وهذا ما سنحاول تبينه فيما يأتي.

الفرع الثاني

المسؤولية الوضعية عن فعل الذكاء الاصطناعي

تعتبر المسؤولية عن فعل الشيء مسؤولية وضعية لا يمكن دفعها إلا بإثبات حالة القوة القاهرة أو خطأ الضحية، فهل تصلح قواعد هذه المسؤولية للمساءلة عن فعل الذكاء الاصطناعي؟ (أولاً) أم أن المسؤولية عن فعل الذكاء الاصطناعي هي مسؤولية وضعية من نوع خاص؟ فطالما قبل الإنسان استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لتنفيذ بعض الأعمال، فإنه يتحمل مخاطر هذا الذكاء التقني حتى ولو كانت بعض أفعاله خارج سيطرة حارس الآلة التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي (ثانياً).

الضرر فيُلتزم بدفع العطل والضرر من ذمته المالية، وإذا كانت ذمته المالية فارغة بمعنى أن هذا الشخص لا يوجد لديه أموال، سيضطّر المتضرر إلى الانتظار ريثما يصبح مسبب الضرر مليئاً لينفذ على ذمته المالية.

آثرنا عرض هذه المقاربة لمعرفة الأسباب التي دفعت البعض إلى إعفاء الإنسان من مسؤوليته عن فعل الذكاء الاصطناعي، فإذا سلمنا بأن الذكاء الاصطناعي يعمل بمعزل عن توجيه الإنسان سنكون أمام سؤال مهم هل يُمكن مساءلة الذكاء الاصطناعي نفسه باعتباره ذكياً أي عاقلاً في تصرفاته؟

قفز بعض الفقه الفرنسي قفزة نوعية عندما نادى بالاعتراف للذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية مستقلة وبذمة مالية أيضاً^(٢٦) وذلك تمهيداً للمطالبة بالمسؤولية الذاتية للذكاء الاصطناعي عن أضرار الأفعال الصادرة عنه. حيث اعتبر هؤلاء أنه على غرار الاعتراف للشخص المعنوي بالشخصية القانونية فإنه يمكن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية، بالمقابل هذا المطالبة قوبلت بالرفض من قبل كوكبة من الفقهاء معتبرين أنها لن تقدم إفادة بخصوص إثارة المسؤولية الذاتية للذكاء الاصطناعي^(٢٧). كون الغاية من إثارة المسؤولية المدنية للروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي هي تعويض الضحية، وفيما لو اعترفنا للروبوت بذمة مالية فإن مصدر تمويلها سيكون خارجياً بمعنى أن تغذية هذه الذمة بالحقوق ستكون دائماً على عاتق مالك

A. BENSOUSSAN, « Le droit des robots; de l'éthique au droit ». Planète Robots, n° 24, v. aussi (٢٦) en ce sens le rapport C. LEROUX. Suggestion for a green paper on legal issues in robotics. Eu Robotics. 2012. p.60.

G. LOISEAU, M. BOURGEOIS. « Du robot en droit à un droit des robots ». JCP. n°48, 2014. (٢٧) En ce sens et sur ces questions v. le rapport: E. PALMERINI, F. AZZARI (...). Guidelines on regulating robotics. Robolaw, 2012. Accès: <http://www.robolaw.eu/publicdocs.htm>. p.190.

الحالة الحاضرة لا يُمكن حصرها بشخص واحد فهي تكمن في طبيعة العلاقة بين الإنسان والذكاء الاصطناعي، فهذا الذكاء يشترك في تفعيله مجموعة من الأشخاص مبتكر هذا الذكاء أي البرنامج المعلوماتي ومشغل الذكاء الاصطناعي (المستخدم) تبعاً لألية هذا الاستخدام، ومالكه^(٣٠). إذاً إن فكرة السلطة الفعلية على الذكاء الاصطناعي لا تجد مكانها في إطار دراستنا كون الذكاء الاصطناعي يتمتع باستقلالية اتخاذ القرار بسبب قدراته الذهنية، كما أن أعماله ليست محددة سلفاً بواسطة برامج الكترونية، كما هي حال الآلة المؤتمتة، لذلك إن كل حالة ضرر يحدثها الذكاء الاصطناعي تستدعي مساءلة هؤلاء الأشخاص ودراسة أسباب ارتكاب الذكاء الاصطناعي لهذا الفعل الضار. ومن جهتنا نؤيد مسؤولية مالك الذكاء الاصطناعي بعد أن تكون الشركة منتجة الآلة التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي قد أبلغت المشتري (المالك) بالمخاطر التي يُمكن أن يسببها هذا الذكاء المتمرد على سيطرة الإنسان، وبذلك يكون المشتري على بينة بالمخاطر التي يُمكن أن تنجم عن استخدام هذه التقنية.

لذلك، ومنعاً من الاستطرادات الكثيرة فإنه في حضرة الذكاء الاصطناعي نكون أمام مسؤولية وضعية لمالك الذكاء الاصطناعي ترتكز على نظرية المخاطر. وبهذا نكون قطعنا الطريق على الكثير من التحليلات التي يبدو أنها ستستمر طوال السنوات القادمة.

أولاً: مدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية عن فعل الشيء على الذكاء الاصطناعي

اعتبر بعض الفقه الفرنسي أنه يمكن تطبيق قواعد المسؤولية عن فعل الشيء على أفعال الذكاء الاصطناعي^(٢٩)، حيث اعتبر هؤلاء أن حارس الذكاء الاصطناعي هو المسؤول قانوناً عن الأضرار التي يحدثها للغير.

في الواقع إن الرأي المتقدم لا ينسجم مع طبيعة الذكاء الاصطناعي التي بينها في سياق الدراسة فلا يمكن إدراج برامج الحاسب الآلي في إطار الأشياء. إذاً هناك عقبات تحول دون تطبيق هذا النوع من المسؤولية على أفعال الذكاء الاصطناعي، ولكن لا يمكن ترك ضحية الذكاء الاصطناعي دون حماية، لذلك لا بد من ربط الذكاء الاصطناعي بالشخص الذي يملك السلطة الفعلية عليه وقت حصول الضرر للغير، أو المكانة التي يحتلها الشخص قبل الذكاء الاصطناعي. فهذه المسؤولية يُمكن أن تكون فردية أو حتى جماعية تبعاً لعلاقة الشخص بالذكاء الاصطناعي موضوع المساءلة.

إذاً يُمكن إسناد المسؤولية بالدرجة الأولى عن فعل الذكاء الاصطناعي إلى الشخص الذي يملك السلطة عليه كما هي الحال بخصوص حراسة الأشياء، ولكن السؤال المهم هو من يملك هذه السلطة، هل هو المبرمج الذي ابتكر الذكاء الاصطناعي (يمكن أن تكون شركة) أو الشخص الذي اشترى الذكاء الاصطناعي أي المالك أو كلاهما معاً. أم أن السلطة تكون على الكيان المادي الذي يخترن هذا الذكاء ويتصرف وفقاً لتوجيهاته.

في الواقع إن السلطة التي أتحدث عنها في

L. Mazeau, Intelligence artificielle et responsabilité civile: le cas de logiciels daide à la décision en matière médicale, rev. Pratique de la prospective et de l'innovation, 2018, p. 38 et s.

A. BENSOUSSAN, « Le droit des robots; de l'éthique au droit ». Planète Robots, n° 24. (٣٠)

إسناد المسؤولية إلى الشخص الأصلي الذي يعلم بهذه المخاطر والذي يكون في الغالب الشخص الممتن أي المبرمج. على سبيل المثال مالك الروبوت الذي يعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي الذي قرر استخدامه وتشغيله، أو مستخدم مواقع الويب الذي يستخدم برامج نكية لتقديم خدمات معينة، وفي كلتا الحالتين يكون صاحب الذكاء الاصطناعي مسؤولاً عن الأضرار التي يمكن أن يحدثها هذا الأخير طالما يعلم بالمخاطر التي قد تنجم عن هذا الاستخدام وفي حال عدم علمه بهذه المخاطر يتم مدعاة الشركة البائعة للذكاء الاصطناعي ويكون للأخيرة الرجوع على المبرمج في حال عدم علمها أيضاً بهذه المخاطر.

في الواقع إن تأسيس المسؤولية عن فعل الذكاء الاصطناعي على نظرية ضمان المخاطر يبدو عادلاً ويمكن الأخذ به، ولكن هل تكفي هذه القاعدة لحماية ضحايا الذكاء الاصطناعي؟ إن الهدف من التوجه نحو المسؤولية الوضعية هو ضمان تعويض الضرر، وتحميل المسؤولية لشخص مليء يستطيع تعويض الضحية، وتعتبر مسألة تأمين المخاطر من أهم الضمانات لحماية الضحية^(٣٥) والتي أصبحت منتشرة بقوة إلا أنها ما زالت في بعض الدول غير إلزامية بخصوص بعض المسائل. وبخصوص الذكاء الاصطناعي فإن الأمر لا يخرج عن هذا الإطار ويمكن أن نلجأ إلى مسألة التأمين الإلزامي عن الأفعال الضارة للذكاء الاصطناعي وبذلك نتفادى مسألة عدم ملاءة

ثانياً: المسؤولية عن فعل الذكاء الاصطناعي ترتكز على نظرية ضمان المخاطر

تعتبر نظرية ضمان المخاطر من المسائل التي تم طرحها كأساس للمسؤولية المدنية بدلاً من الخطأ، هذا التوجه هدفه ضمان تعويض الضحية عن الأضرار التي قد يحدثها الإنسان للغير بغض النظر عن ارتكابه للخطأ، وعلى هذا الأساس تثار مسؤولية مسبب الضرر، بمجرد وجود الرابطة السببية بين الضرر والفعل الذي سببه^(٣١).

وقد أشار الدكتور مصطفى العوجي في الإطار نفسه إلى أن: "من يستفيد من عمل معين يجب أن يتحمل المخاطر التي تعرض مصالح الغير للضرر فيضمن الأضرار الناتجة عنه"^(٣٢). وهذا الأمر نفسه تبناه الفقه الفرنسي منذ زمن بعيد حيث اعتبر أنه يتحمل المسؤولية عن الضرر الشخص الذي لمصلحته وحسابه تعمل القوة أو الطاقة التي أنتجت هذا الضرر^(٣٣).

وعلى هذا الأساس يبدو من العدالة تأسيس المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي على نظرية ضمان المخاطر، ومساءلة الشخص الذي يستخدم هذا الذكاء لتنفيذ أعماله على أن يكون عالماً بالمخاطر التي قد تنجم عن هذا الاستخدام^(٣٤). إذ هذه المسؤولية يجب أن تقع على الشخص الذي يعلم بمخاطر الذكاء الاصطناعي ويرضى بها. وفي حال أثبت المشتري المالك للذكاء الاصطناعي أنه لم يكن يعلم بمخاطر تقنية الذكاء الاصطناعي فإنه يجب

(٣١) مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص، ١٧ . ٣١

(٣٢) ٣٢ المرجع السابق نفسه.

(٣٣)

H. SAVATIER. Note sous Civ. 16 novembre 1920. D. 1920, 1, 169

P. LE TOURNEAU. Responsabilité. Rép. Civ. Dalloz. 2009, n°161.

(٣٤)

G. VINEY. Introduction à la responsabilité. Traité de droit civil. 3ème éd. L.G.D.J, 2008, p. 40.

(٣٥)

بخصوص المسؤولية عن فعل الشيء فإنه لا يُمكن تطبيقها طالما أن ماهية الذكاء الاصطناعي ليست شيئاً بل هي كناية عن بيانات خوارزمية غير محسوسة وغير مرئية.

لذلك، سيكون السؤال دائماً على أي أساس يمكن للمتضرر من الذكاء الاصطناعي العاقل والمبادر خارج إرادة الإنسان، أن يؤسس دعواه؟ خلصنا في هذه الدراسة إلى أنه يُمكن تأسيس هذه الدعوى على أساس المسؤولية المبنية على نظرية ضمان المخاطر، وذلك منعاً للجدل الذي يمكن أن تثيره مسألة الركون إلى المسؤولية الشخصية أو عن فعل الشيء، على اعتبار أن ماهية الذكاء الاصطناعي وطريقة عمله لا تتماشى مع القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية. وطالما لا يُمكن ترك المتضرر دون تعويض أثرنا عرض مسألة تأسيس هذه الدعوى على أساس المسؤولية المدنية المبنية على نظرية ضمان المخاطر. ريثما تتضح الصورة التقنية لهذا التطور ويظهر لنا بشكلٍ جلي مدى الحاجة إلى الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا سيما بخصوص الذمة المالية المستقلة وكيفية اكتسابها للحقوق وتحملها للالتزامات.

وفي النهاية، نشير إلى أنه ما من شك أننا بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى دراسة هذا التطور وتبعاته بشكلٍ معمق. ونعلن في هذا الإطار أن التشريعات لم تعد تسنها يد رجل القانون، بل المهندسون أيضاً.

المستفيد من عمل الذكاء الاصطناعي، وتكون الضحية بمنأى عن مسألة عدم تعويضها عن الأضرار التي قد تلحق بها.

وفي المحصلة وطالما لا يوجد توجه لدى المشرع للاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية وما يترتب على هذا الأمر من نتائج لاسيما بخصوص ذمة مالية مستقلة، فإن تعويض ضحايا الذكاء الاصطناعي سيكون على أساس المسؤولية المدنية الوضعية التي تركز على نظرية ضمان المخاطر، مع تأييدنا بأن يكون هناك تأمين إلزامي بخصوص الأضرار التي تنجم عن عمل الآلات التي تعمل بتقنية الذكاء الاصطناعي والخارجة عن سيطرة الإنسان.

الخاتمة

يشهد العالم اليوم تسونامي من التطور التقني تمثل في ابتكار المهندسين "الذكاء الاصطناعي" المتمرد على الإنسان الذي يتعلم ويتطور ذاته دون حاجة لتدخل المبرمج. هذا التطور حمل رجال القانون عبء مراجعة بعض النظريات القانونية الثابتة منذ زمن ومنها المسؤولية المدنية ولكن هذه المرة عن فعل الذكاء الاصطناعي غير المادي أو المرئي.

وإذا كانت القواعد المتعلقة بالمسؤولية العقدية يُمكن إعمال نصوصها بخصوص عدم تحقق النتيجة من وراء التعاقد ويكون السبب في ذلك معزواً إلى الذكاء الاصطناعي. فإن المسؤولية عن الفعل الشخصي بخصوص أفعال الذكاء الاصطناعي لا يُمكن إعمالها، أما